بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / مني مغربي أحمد

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد

كلية الحقوق
قسم القانون العام

تعاظم دور السلطة التنفيذية في الأنظمة الدستورية المعاصرة

(دراسة مقارنة بين الدستور المصري والدستور البريطاني)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحثة

إنجي سعيد علي عبد الحليم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. علي عبد العال السيد أحمد (**رئيساً ومشرفاً**)
رئيس مجلس النواب السابق - وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د.ربيع أنور فتح الباب (**عضواً**)
أستاذ القانون العام- ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس الأسبق.

أ.د. حمدي علي عمر (**عضواً**)
أستاذ القانون العام- كلية الحقوق – جامعة الزقازيق.

١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م

كلية الحقوق
قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: إنجي سعيد علي عبد الحليم.

اسم الرسالة: تعاظم دور السلطة التنفيذية في الأنظمة الدستورية المعاصرة

(دراسة مقارنة بين الدستور المصري والدستور البريطاني)

الدرجة العلمية: الدكتوراه .

القسم التابع له: القانون العام.

اسم الكلية: الحقوق .

الجامعة: عين شمس .

سنة التخرج : ٢٠٠١.

سنة المنح: ٢٠٢٢.

كلية الحقوق
قسم القانون العام

تعاظم دور السلطة التنفيذية في الأنظمة الدستورية المعاصرة
(دراسة مقارنة بين الدستور المصري والدستور البريطاني)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة

إنجي سعيد علي عبد الحليم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. علي عبد العال السيد أحمد (**رئيساً ومشرفاً**)
رئيس مجلس النواب السابق - وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د.ربيع أنور فتح الباب (**عضواً**)
أستاذ القانون العام- ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس الأسبق.

أ.د. حمدي علي عمر (**عضواً**)
أستاذ القانون العام- كلية الحقوق – جامعة الزقازيق.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ
وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ
وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة: آية ١٠٥

إهداء

- أهدي رسالتي إلى والدي ووالدتي وإلى ابنتي العزيزة، وأسرتى الصغيرة التى كانت نعم العون والسند لى.
- وإلى مثلي الأعلى العالم في فكره، صاحب المقام الرفيع، الكبير في إنسانيته،

الأستاذ الدكتور/ علي عبد العال

الباحثة

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان وأخص بالذكر أستاذي الفاضل العزيز، العظيم في تواضعه **الأستاذ الدكتور/ علي عبد العال الفقيه الدستوري وأحد أعلام القانون الدستوري والإداري القسم العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس، ورئيس مجلس النواب السابق،** لتفضل سيادته عن طيب نفس ورحابة صدر بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلي قبوله لي تلميذة له والحكم علي رسالتي رغم أعبائه الجسيمة، ولتوجيهاته ودعمه لي الذي لم استطع عنه شكرًا. وهذا ما شرفت به فله مني أسمي آيات المودة والتقدير والعرفان شكرًا أستاذي.

والشكر موصول لأستاذي الفقيه الدستوري أستاذي العزيز **الأستاذ الدكتور/ عمر حلمي فهمي أستاذ القانون العام بجامعة عين شمس كلية حقوق وعميد الكلية السابق** على قبوله الإشراف داعية له بالشفاء العاجل وله مني جزيل الشكر والتقدير والمودة والامتنان.

كما اختص بالشكر أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب أستاذ القانون العام ووكيل الكلية الأسبق بكلية حقوق عين شمس وعضو لجنة الإصلاح التشريعي بمجلس النواب،** الذي قبل رغم تعدد إنشغالاته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وكنت قد شرفت بأستاذيته خلال دراستي في دبلوم العلوم الإدارية حيث، شملني بتوجيهاته وعلمه الشكر مجددًا.

كما أختص بجزيل الشكر والامتنان أستاذي الفاضل القدير **الأستاذ الدكتور حمدي علي عمر أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق** – لقبوله الحكم على رسالتي وهذا لرسالتي شرف لي واثراء.

ولن أنس الحاضر الغائب الذي دعمني كثيرًا ونصائحه الغالية أستاذي الجليل القدير **المرحوم الأستاذ الدكتور محمود أبو السعود** رحمة الله عليك أستاذي وجعل علمك في ميزان حسناتك.. صاحب الفضل والجميل.

ولوالدتي كل الشكر والتقدير والامتنان لدعمها ومساندتها وتشجيعها لي طوال السنوات السابقة.

الباحثة

المقدمـــــة

ظلت السلطة الحاكمة في الدولة، ولعصور طويلة محـــط اهتمـــام العديد من رجال القانون والسياسة، حيث ظلت أوروبا تعاني من تركيـــز السلطات في ظل الملكيات المطلقة والدكتاتورية المستبدة، حيـــث كـــان الملوك والحكام يجمعون بين أيديهم كافة مظاهر السلطة بما فيها القضاء وقد أدى ذلك إلى قيام الثورات ضد الملكيـــات المطلقـــة والدكتاتوريـــة المستبدة والإطاحة بها، وانتشار الأفكار والمبادئ الديمقراطية التي نادى بها الفلاسفة مما أدى إلى ظهور مبدأ الفصل بين السلطات. والذي عرف بارتباطه بالنظام الديمقراطي، واحتلاله أهمية فائقة ومصانة من خـــلال تأكيده على ترسيخ الممارسة الحقيقيـــة للديمقراطيـــة بشـــقيها السياســـي والاجتماعي داخل الدولة، وتوزيع المهام والوظائف وعدم تركيزها بيـــد هيئة واحدة، لأن تركيزها بيد هيئة واحدة يؤدي إلى الاستبداد والهيمنـــة والإخلال بقاعدة التوازن الديمقراطي بين السلطات، ويعدانتهاكا لحقـــوق وحريات الأفراد "فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة"(١).

وإن كل دولة لابد أن يكون لها حتما دستور أيًا كانت طبيعة نظام الحكم فيها، وأيًا كانت الفلسفة السياسية التي تدين بهـــا، إذ لا يمكـــن أن يتصور دولة دون أن يكون فيها تنظيم للسلطة السياسية(٢).

ويلاحظ في هذا الصدد أن دستاير بعض الدول نتيجة ظروف خاصة بها – حرصت على تقوية السلطة التنفيذية وكان لها دور بـــارز علـــى مستوى الحياة القانونية في الدولة – وكان دورها حاســـمًا فـــي تمركـــز

---

(١) د. سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصـــرة، وفـــي الفكـــر السياسي والإسلامي، القاهرة ، دار الفكر، ، ١٩٩٦، ص ١٩٩.

(٢) د. إبراهيم عبد العزيز شيحة، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، ط ٢٠٠٦، ص٢٥.

السلطة في يد واحدة والاستئثار بآلية صناعة القرار، إلا أنه ومع تطور الحياة الإنسانية والتحول إلى المجتمعات المنظمة بعيدًا عن فردية السلطة، والتطلع إلى تنظيم السلطة وتوزيعها بين مؤسسات معينة تختص كل منها بوظيفة محددة، جرى تغيير بنية مؤسسات الحكم.

وذلك بخلاف انجلترا الذي أدى نجاح النظام البرلماني البريطاني إلى الأخذ به في عدد كبير من الدول الأوروبية، وكذلك في كثير من دول العالم كنظام للحكم فيها، هذا النظام القائم على التوازن بين كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، إلا أنه في الأونة الأخيرة وبخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، قد حدث كثير من الاستقطابات بين الحكومة، والبرلمان والتي أظهرت دور كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وبناء على ما تقدم فإن المشرع المصري منذ ثورة ٢٥ يناير قد تطلع إلى إعداد دستور يزيل عوار كثير من نصوص دستور ١٩٧١، ويعيد التوازن بين السلطات وزيادة سلطات مجلس الوزراء (الحكومة) في ممارسة مهام السلطة التنفيذية[١].

بعد أن أثبتت الممارسة العملية قبل عام ٢٠١١ أن السلطة التنفيذية قد شهدت تعاظمًا على السلطات الأخرى، إلى أن صدر دستور ٢٠١٤ ووضع حدا لتعاظم السلطة التنفيذية، بل وأعاد التوازن بين كل من السلطتين، حيث تناول مفاصل جوهرية في الحياة السياسية والتشريعية ومنها على سبيل المثال:

إنشاء هيئة وطنية للإشراف على الانتخابات، وأقر بجرأة إمكانية مساءلة الرئيس سياسيا، وبذلك فقد أعاد التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

---

(١) د. حمدي علي عمر، النظام الدستوري المصري وفقًا لدستور ٢٠١٤، الإسكندرية، الناشر منشاة المعارف، ٢٠١٦، ص ١٢.